سمر حسن احمد معوض الغلبان التكليف النصفي

# **مقدمة للتكليف**

في هذا التكليف، أقوم بتلخيص المقال المقرر بعنوان (الحوكمة ومستقبل العالم العربي) بتقسيمه الى ثلاث مواضيع فرعية (الحرية السياسية، فاعلية الحكومات، وأخيرا الرقابة على الفساد). ومن ثم سأتطرق الى تقديم رأيي المتواضع في الحلول التي تم اقتراحها في التكليف والعقد الاجتماعي الجديد بين الحكومة والشعب.

# **التلخيص**

يبدأ المقال بتعريف المعادلة الثابتة لإدارة العلاقة بين الدولة والمواطنين بأنها خدمات حكومية مقابل القبول الشعبي العام. وتم لفت النظر أيضا الى ان السبب الأساسي لقيام الثورات الاحتجاجية عام 2011 كان اختلال هذه العلاقة عن طريق فشل الحكومات على الولاء بالتزاماتها في هذه العقد. وعلى الرغم من الزلزلة الاجتماعية في ذلك الوقت لا تزال الشعوب العربية خصوصا الغير مصدرة للنفط تنادي بالعناصر الأساسية للحوكمة التي غالباً ما تعجز الدول أو تمتنع عن تقديمها مثل الحريات الأساسية كحرية التعبير والتجمع، والنفاذ إلى مراكز صنع القرار، وتقديم الخدمات الفعّالة، وبذل الجهود لمكافحة الفساد. وفي هذا التلخيص سنتطرق الى ثلاث أسباب رئيسية لاستمرار وجود هذا الخلل كما يلي:

**أولا: الحرية السياسية**

وفقاً لبيانات منظمة " فريدم هاوس"، فإن جميع البلدان العربية، باستثناء خمسة منها (أي 71 في المئة) "ليست حرة"، ولا تعتبر أية دولة عربية "حرة" غير أن الناشطين المحبطين في المنطقة قد استقر رأيهم على العموم على أن العام 2011 يمثّل لحظة مؤقتة عابرة، كما أن الصدمات والأضرار التي خلفتها في بلدان مثل ليبيا، وسورية واليمن، بالإضافة إلى الرد القاسي على الاحتجاجات الشعبية في مصر والبحرين قد دفع المواطنين الى الانعزال السياسي. بالإضافة، وفقا لمسح الباروميتر، فقد تزايد شعور المواطنين العرب بفقد المصداقية في الحكومات والمؤسسات الرسمية وحتى القضائية منذ 2011 وعلى الرغم من ذلك، مازال الكثيرين متأملين للحصول على المزيد من الخيارات للتشارك مع الحكومة في صنع القرار من خلال وسائل بديلة في محاولة منهم لممارسة حرياتهم السياسية في بلادهم.

تتبع بعض حكومات المنطقة سياسة اللا تسامح تجاه حق التجمع كمصر التي برز لجوئها الى القمع الوحشي لإنهاء الاحتجاجات، وتعرض المعارضين للسجن والاختفاء القسري والتعذيب وحتى المحاكمات غير العادلة. وفي المقابل تنتشر سياسية قمع حرية الصحافة بشكل واسع بين دول العالم العربي. وحتى عندما تتمتّع الصحافة بالبعض من الحرية، كما في الكويت، ولبنان، وتونس، فإن الصحافيين يواجهون التقييدات، بما فيها المضايقات، والسجن، والقيود المفروضة على حرية التعبير إلكترونيا. ولكن المواطنون في المقابل قد برعوا في استغلال مواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية للحصول على المعلومات وبثها. وقد تزامن كل ذلك مع انخفاض نسبة المقترعين، ولاسيما الشباب احتقارا للسياسيين وللأحزاب السياسية وانعدام الثقة بالحكومات. وكان تأثير غياب القوى السياسية البديلة يزيد من الوهن الذي أصاب المؤسسات ويضاعف من عدم الثقة بها. لذا بذل المواطنون في المنطقة قصارى جهدهم لإيجاد بدائل لعلاج قضايا قصور الحوكمة والفساد. وكان أحد هذه البدائل هو القيام بالاحتجاجات والمقاطعة المخصصة لقضايا محددة وليس للحكومة ككل. و قد نجحت هذه السياسية الشعبية في احتجاجات النفط في كامور, المغرب الذي أدى الى اجبار الحكومة لشركات النفط في المنطقة بتقديّم بعض المنافع إلى السكان المحليين و أيضا في موجة لبنان الاحتجاجية حول إدارة النفايات تحت شعار "طلعت ريحتكم!" التي اسفرت الى تحولها لتحالف سياسي هو "بيروت مدينتي" الذي شارك في الانتخابات النيابية في أيار/مايو 2018.

وتكمن الاقتراحات المستقبلية في هذا القسم من المقال الى:

1. ضرورة ارتقاء الأحزاب والأفراد بأدائهم على الصعيد المحلي في تحسين تسليم الخدمات.
2. تنمية وسائل الوصول إلى الجمهور حتى تستطيع الأحزاب أن تعمل مع لاعبين فاعلين في المجتمع المدني.
3. تنظيم استخدام الآليات التشاورية، مثل الحوارات الوطنية حول القضايا الوطنية والحوارات المحلية والمجالس البلدية التي تعطي المواطنين الفرصة لإبداء وجهات نظرهم وهمومهم حتى يشعروا بأنهم هم الذين يملكون عملية صنع القرار السياسي.
4. ضرورة توجيه المجتمع الدولي أصابع الاتهام، علناً، وبصورة خاصة، إلى الدول العربية على ما تقوم به من انتهاكات حيث لا يستطيع المواطنون أن يفعلوا إلا أقل القليل لمكافحة مستويات القمع العالية في المنطقة حفاظا على امانهم الشخصي.

**ثانيا: فاعلية الحكومات**

خلال السنوات القليلة الماضية، حققت بعض الحكومات العربية إنجازات مهمة في مجالي الصحة والتعليم، فاستأصلت عدداً من الأمراض السارية، وتيسّر الحصول على الدواء، والاستثمار في بناء أو تطوير أوضاع المؤسسات الطبية، وتعزيز استكمال الدراسة الابتدائية. فمثلا في المغرب، تتفاوت معدلات النمو الخدمي بدرجات ملموسة وعادلة حيث مثلا في درعة تافيلالت، التي تُعدّ تاريخياً إحدى الجهات الإدارية الأفقر في المغرب، يتخلّف مستوى النفاذ إلى الرعاية الصحية عما هو عليه في الجهات الأخرى بما يعادل 30 في المئة. اما مصر ولبنان فقد عملت حكومتاهما على خفض توقعات المواطنين بالتدريج من ناحية تزويد الخدمات في البلدين. وقد تدنت بعض مؤشرات التنمية البشرية في مصر في أعقاب ثورة العام 2011، فيما أعاد العسكر الاستقرار إلى البلاد، لكنهم واجهوا صعوبة في توفير الخدمات. (تحولت توقعات المواطنين من تساؤلات حول الحوكمة وتزويد الخدمات إلى تساؤلات حول الأمن والاستقرار).

ولكن مع مرور السنين، ماتزال الفجوة بين ما تعد به الحكومات وما تقدّمه، عريضة وآخذة بالاتساع في حين نفاذ صبر المواطنين الذين ما فتئوا، في جميع أرجاء المنطقة، ينتظرون تغيراً ملموساً في حياتهم اليومية. واستجابة لهذا:

1. رفعت حكومات عربية عديدة شعار اللامركزية بوصفه الطريق إلى الارتقاء بمستوى الحوكمة وتعزيز التنمية.
2. الترويج لحل آخر الذي وهو الحكومة الإلكترونية، أو رقمنه العملية البيروقراطية عن طريق إعداد منصات إلكترونية لتيسير وصول المواطنين وعامة الناس إلى المعلومات الحكومية.
3. مكافأة الأداء الجيّد الفعّال على جميع المستويات البيروقراطية الإدارية، وبخاصة، المستوى المحلي، لتشجيع القوى العاملة العامة الأفضل أداءً، وتوفير إحساس الاستجابة الحكومية للمواطنين.
4. إعطاء الأولوية في توزيع الموارد للمناطق التي تعرّضت، تقليدياً، إلى الإغفال والتجاهل، وعبر تقديم مكافأة مالية للجهات التي تلتزم بمعايير سياسية واقتصادية-اجتماعية محددة، ما يخلق دورة إيجابية للتنمية الجهوية.
5. اجبار المنظمات غير الحكومية المموَّلة دولياً أو محلياً على تجويل المساعدات عبر القنوات المحلية للتغلّب على عجز البيروقراطيات الإدارية الوطنية ولضمان السيطرة المحلية على اتخاذ القرارات المحلية.

ثالثا: الرقابة على الفساد

إن الفساد، الذي يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استخدام المنصب في القطاع العام لتحقيق مكاسب خاصة"، يصيب الحكومات بالشلل ويغضب المواطنين. وتتجلّى في البلدان العربية مستويات شتى من الفساد، تضم الفساد الصغير الطفيف، مثل رشوة شرطي المرور؛ والفساد المتوسط، كالمحاباة والمحسوبية في ممارسات التوظيف؛ والفساد الأكبر، مثل توزيع الموارد غير القانوني على جماعة إثنية أو دينية أثيرة، أو القرصنة والاختلاس التام. وعلى الرغم من عدم تزايد مستويات الفساد الا ان إدراك المواطنين لوجوده آخذ بالتزايد. فقد أصبح الفساد نظاماً قائماً بنفسه وأحد "الخصائص الأصيلة" لأنظمة الحكم في المنطقة باستثناء تونس كحالة متميزة.

والفساد بحد ذاته باهظ التكلفة. فهو لا يشوّه النمو الاقتصادي في الدولة أو في الصناعة فقط، فحسب إحدى الدراسات كان انخفاض مستوى عوائد الضريبة في العالم العربي من أحد مترتبات الفساد. كما يمكن للفساد أن يخلّف تداعيات تلحق الضرر بالناحية الأمنية، فهو يفسح المجال للمتاجرين بالمحرّمات – كالأسلحة، والمخدرات، والبشر – لإدخال الممنوعات إلى البلاد. وأيضا فإن تراخي الرقابة على الحدود، الناجم عن بروتوكولات الرشوة، قد ييسر عمليات تبييض الأموال وانتشار الإرهاب. يمكن أن يؤدي الفساد كذلك إلى تخفيض جودة المؤسسات الحكومية، ولاسيما الأجهزة الإدارية البيروقراطية. فعندما يعتاد البيروقراطيون على ممارسة الفساد، يصبح من الصعب تطبيق السياسات العامة التي تعمل لصالح الدولة والمواطنين.

وآليات مكافحة الفساد كثيرة منها:

1. بناء إطار قانوني محكم، بما فيه من تشريعات خاصة بالنفاذ إلى المعلومات والإفصاح عن الذمة المالية، والهيئات القضائية والتخصصية القوية القادرة على محاكمة الجرائم المتصلة بالفساد.
2. إقامة هيئة وطنية مستقلة سياسيا، كما في تونس، للتحقيق في قضايا الفساد.
3. التحول الى تبني عمليات الحكومة الإلكترونية وإجراءاتها.
4. مواصلة الضغط على القادة العرب من قبل الجماهير العربية والمنظمات العالمية (مثل منظمة الشفافية الدولية) لاستئصال الفساد ولو بأساليب بسيطة.
5. تكثيف التغطية الإعلامية والدبلوماسية من قبل المجتمع المدني واللاعبين الدوليين لحالات الفساد، لأن أنظمة الحكم تهتم بالحفاظ على صورة طيبة عن نفسها، محليا وعالميا.

**خاتمة:**

ازالت مشاعر الغضب والخيبة التي أدت إلى الثورة، والاحتجاج، والحرب، تغتلي في النفوس. وفي جميع أرجاء المنطقة، نفذ صبر المواطنين على حكومات يعتبرونها غير فعّالة، وفاسدة، ولا تخضع إلى المساءلة. هذا الغضب والسخط الدائم يدفعان المواطنين إلى البحث عن مسارات جديدة لإعادة تشكيل علاقتهم بالدولة. على الحكومات في العالم العربي بأسره أن تدرك أن العلاقة بين الدولة والشعب ستواصل التدهور ما لم تتم معالجة ثلاث قضايا: النفاذ إلى مراكز اتخاذ القرار، والتزويد الفعّال للخدمات، ومكافحة الفساد.

**تعليقي الشخصي**

انا شخصيا اتفق ان المواجهة الفعالة للفساد تتطلب تغيراً جوهرياً في الثقافة السياسية التي يترعرع فيها الفساد. وكون شعوبنا العربية قد استخدمت التكنلوجيا مسبقا كآليات ضغط وتعبير عن الرأي، فإن الخطوة القادمة تكمن في تنظيم هذه الممارسات. وقد يكون هذا عن طريق تبني الديموقراطية التشاركية منهجا قائما على الاستفتاءات الدورية والتحليل المستمر للاحتياجات الفردية والجمعية للمجتمعات العربية وصنع السياسات بناءا على هذه المعلومات. وبالإضافة لذلك، فإن هذا التغير الجذري سيتطلب تدريب شامل على التعامل مع الياته وفهم طريقة عمله والطريقة المثلى لاستخدامه، مما سيجبر العاملين والمتعاملين معه على تبني الأسلوب الجديد عن طريق التدرب و من ثم الممارسة و سيحصر عمليات الفساد او إساءة الاستخدام على الفئة القليلة المتمكنة في مجالات الامن السيبراني و القرصنة الالكترونية الأخلاقية و ما الى ذلك. وأفضل مثال لهذا التطبيق هي دولة استونيا.

والتحول التكنولوجي لا ينظم فقط عمليات الاقتراع او يحد من الفساد، ولكنه أيضا يساهم في تقديم اقتراحات للحلول الأكثر ملائمة لكل مرحلة سياسية واقتصادية تمر بها البلاد. وهذا ليس بناء على المعلومات التي يزودها الافراد الناجحين في استغلال حريتهم السياسية تقنيا، ولكن عن طريق عقول الذكاء الاصطناعي خلف هذه الحكومات الالكترونية التي تقوم بتحليل المعطيات والأرقام واقتراح الحلول للسياسيين والشعب أيضا. وانا شخصيا أجد هذا شيء يدفع للحماس والتفاؤل. فالآلات لا تفهم التحيزات والمشاعر والمصالح الإنسانية التي تحد من التأثير الإيجابي لقادة اليوم، لكنها عند برمجتها بشكل جيد، تستطيع تقديم تجربة معززة بالشفافية السياسية والحرية الفردية والعدالة الاجتماعية.